مجلس النواب

الفريق الحركي الرباط في 2025/03/11

الرقم : 20660

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المفتشية العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارتكم

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

كما هو معلوم، فإن الهدف من إحداث المفتشية العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارتكم هو تعزيز الحكامة الجيدة وضمان التدبير الرشيد للموارد داخل القطاع، وذلك من خلال قيامها بمهام التأطير، والافتحاص والتفتيش.

ومن المعلوم أيضا أن النظام الأساسي لسنة 1985 كان يخول لإطار مفتش المصالح الإدارية والمالية (المسمى حاليا مفتش المالية) صلاحية مراقبة وتفحص التدبير الإداري والمالي للأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية سابقا، إلا أن دوره اليوم اقتصر على مراقبة مبالغ هزيلة تستخلصها المؤسسات التعليمية فقط.

وقد أرسى النظام الأساسي الحالي المتعلق بموظفي وزارتكم تبعية هذا الإطار للمسؤول الإقليمي بدلا من تبعيته للمفتشية العامة بخلاف ما هو معمول به في باقي الوزارات بالمملكة.

هذا الوضع، السيد الوزير، يمس جوهر الحكامة الجيدة، إذ تم تكريسه لتجنيب المسؤولين عن التدبير المالي والإداري على المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية المساءلة والمحاسبة. كما أدى إلى تقزيم دور مفتش المالية داخل الوزارة، وعزل المفتشية العامة للشؤون الإدارية والمالية عن تتبع ومراقبة المال التربوي الضخم، مما يحول دون اطلاعكم على الاختلالات الحقيقية التي تعاني منها المنظومة.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لتصحيح هذا الوضع وضمان تحقيق الأهداف المرجوة من إحداث المفتشية العامة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فدوى محسن الحياني